رأي القدس

ثلاث زيارات والنتيجة واحدة

■ يبدو النظام الرسمي العربي مرتبكا في ادائه وسياساته، بينما تتفاقم انفجارات الملفات الاقليمية الواحدة تلو الاخرى، ابتداء من العراق ومرورا بفلسطين وانتهاء بلبنان. فحالات الاستقطاب تتصاعد، والانقسامات الطائفية تتعمق، ولا يلوح في الافق اي امل في الانقاذ.

السيد عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق يحط الرحال حاليا في واشنطن، بدعوة من الرئيس جورج بوش في محاولة اخيرة لانقاذ المشروع السياسي والعسكري الامريكي الذي دخل مرحلة النزع الاخيرة. بينما يتجول السيد عمرو موسى في غابة الكتل السياسية المتناحرة في لبنان، املا في ايجاد مخرج من الازمة الحالية.

ومن المفارقة ان حالة الاستقطاب العربي الحالية انعكست بشكل او بآخر على القضية الفلسطينية، او بالاحرى السيد اسماعيل هنية رئيس وزرائها الذي يقوم هو بدوره بجولة في المنطقة. فاللافت ان زيارته الى منطقة الخليج اقتصرت على دولة قطر ومملكة البحرين حتى الان، حيث طار منهما مباشرة الى سورية دون المرور بدولة الامارات او المملكة العربية السعودية.

ومن المستبعد ان تتمخض هذه الجولات عن اي تغييرات في الوقائع على الارض، سواء في لبنان او فلسطين او العراق، لان حدة الانقسامات باتت تستعصي على الحلول والوساطات لشدة اتساعها وتفاقم الازمات التي ادت الى نشوئها.

السيد الحكيم يذهب الى واشنطن وهو مثقل بالخلافات والعداوات. فهو على خلاف مع السيد نوري المالكي رئيس الوزراء الذي كان من ابرز معارضيه، وفاز بموقعه بصوت واحد من اصوات التيار الصدري المنافس. وهو ايضا على خلاف مع الشركاء السنة في الائتلاف الذي يتزعمه، فقد اعلن صالح المطلق زعيم التكتل السني في البرلمان ان السيد الحكيم ذاهب الى واشنطن لبيع العراق الى ايران. كما انه ليس على وفاق مع السيد جلال الطالباني رئيس الجمهورية بسبب ازمة كركوك وتباين المواقف تجاهها.

المشكلة في العراق بدأت بالغزو الامريكي وتفاقمت على يد القيادات السياسية التي جاءت الى البلاد مع قواته، ومارست الحكم بعد ان تسلمته على طبق من فضة امريكي بطريقة انتقامية ثأرية، ادت الى انفجار الحرب الاهلية بالشكل الدموي المرعب الذي نراه حاليا.

ولعل مشكلة السيد عمرو موسى امين عام الجامعة العربية لا تقل صعوبة عن مهمة السيد الحكيم في واشنطن مع الفارق في الظروف والنوايا. ومثلما يمثل الاول مجتمعا عراقيا منقسما، فان السيد موسى يمثل نظاما عربيا اكثر انقساما وتآكلا في الوقت نفسه، وبات عاجزا عن البت في اي قضايا رئيسية او ثانوية.

فبينما يؤيد «المربع السني» الجديد (السعودية ومصر والاردن والامارات) حكومة السيد فؤاد السنيورة والاحزاب السياسية المنضوية تحتها، نجد ان المعسكر الآخر في الجامعة العربية بزعامة سورية وعضوية كل من ليبيا والسودان وقطر يميل الى مساندة المعارضة التي تعتصم امام مجلس الوزراء في بيروت حاليا.

المنطقة، وبايجاز شديد تتجه بسرعة نحو الفوضى الدموية، والحروب الاهلية، والمحاور السياسية، وتتحمل السياسة الخارجية الامريكية جزءا اساسيا من المسؤولية في هذا الاطار، ولكن المسؤولية الاكبر تقع على عاتق النظام الرسمي العربي الذي سايرها، ووظف كل امكانياته المادية والبشرية في خدمتها.

الصورة شديدة القتامة، ولا نرى اي انفراج قريب في اي من الملفات المتفجرة المفتوحة على كل الاحتمالات. وقد يعود السيد هنية ببعض الدعم المادي والسياسي من قبل العواصم التي يزورها بسبب الظرف الخاص للقضية الفلسطينية، ولكننا لا نرى ان هناك اي فرص لنجاح السيدين الحكيم وموسى، الاول في واشنطن والثاني في لبنان.

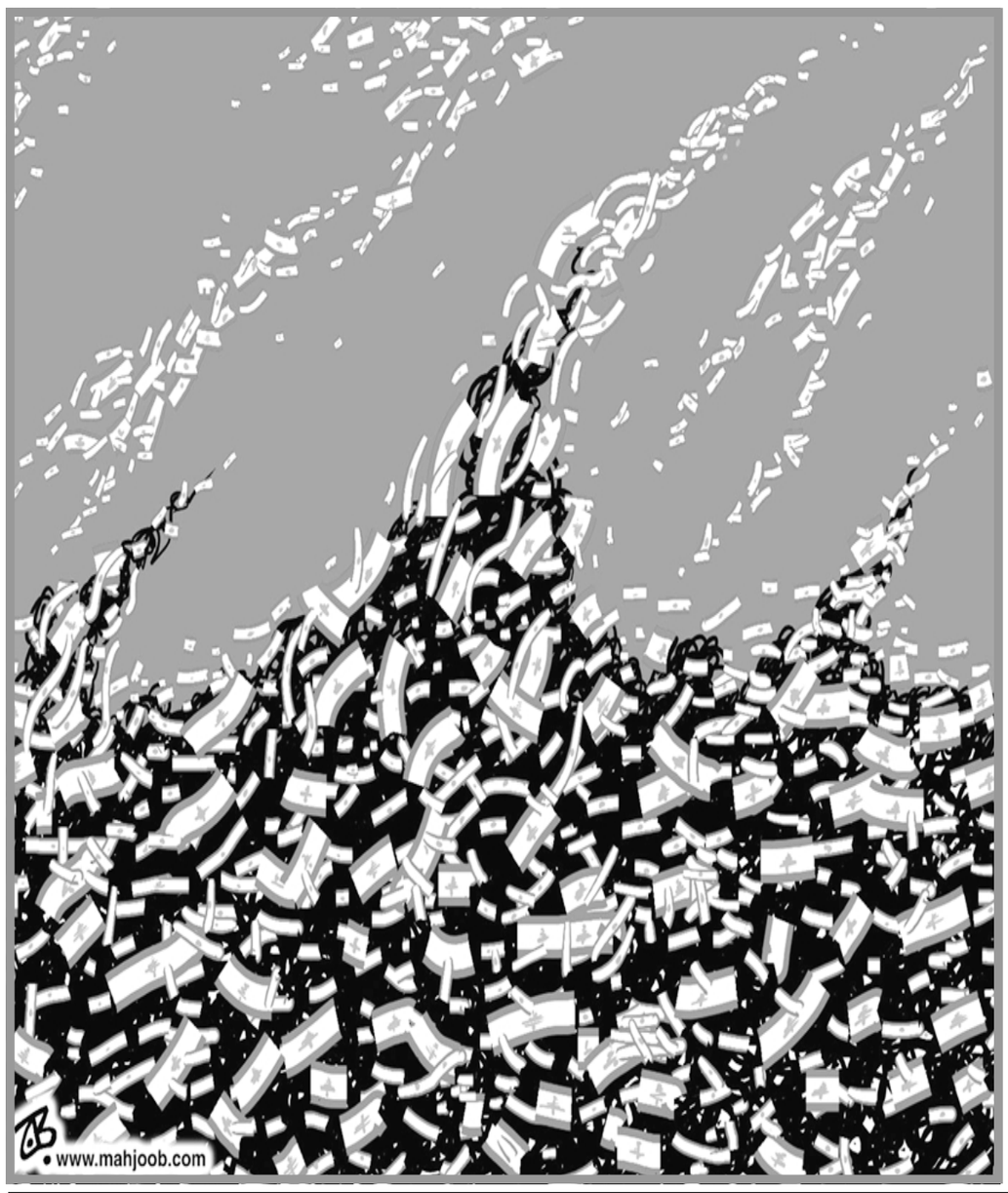

بغداد والقدس والعابثون بهما

د. محمد صالح المسفر

■ المشاهد لساحة الوطن العربي يصاب بالإحباط وأحيانا باليأس ويصل به هذا اليأس إلى حد تتساوى عنده الحياة والموت. كل يوم يمر على الإنسان العربي وهو يشاهد هذه المآسي التي تجتاح أوطاننا العربية وأمتنا التي تستأهل كل خير يزداد قناعة بان حكام هذه الأمة لم يعودوا أهلا لقيادتها وليسوا جديرين ببيعة شعوبهم لهم، وعليهم أن يترجلوا ليفسحوا المجال للشعب أن يختار قيادته كما فعل الشعب الفلسطيني.

في بغداد ـ العراق ـ حرب أهلية شرسة تديرها عصابات وقطاع طرق ومرتزقة، تقودهم وتوجههم قيادات طائفية شعوبية حاقدة لتمزيق وحدة العرق والتنكيل بشرفائه وربطه بقوى أجنبية حاقدة ثأرية بهدف النيل من العراق شعبا وحضارة وموارد ويتمتعون بحماية قوى العدوان الأمريكي والبريطاني.

يرفض عبدالعزيز الحكيم أي جهود عربية للخروج بالعراق من مأساته الحالية ويعلن بأعلى صوته إن الحرب التي تدور رحاها على ارض العراق الخاسر الأكبر فيها هم جماعة السنة والرابح فيها هم الجماعة الشيعية ويذهب إلى أكثر من ذلك فيقول إن خروج أو تعليق عضوية اتباع مقتدى الصدر في البرلمان الحكومة ايضا ليس له تأثير على المسيرة في العراق.

لا غرابة في موقف الحكيم فقد كان أكثر وضوحا في تبعيته وولائه السياسي والعقائدي لجهة خارجية تمده بالعون والسلاح والتوجيه إنها إيران التي قال عنها انه يجب دفع مليارات الدولارات لها تعويضا عن الذي خسرته في الحرب ضد العراق والتي دامت أعواما ثمانية. واليوم يذهب إلى واشنطن ليجدد الولاء والتبعية للإدارة الأمريكية ويبلغ واشنطن رفضه أية جهود عربية أو دولية لإحلال السلام في ربوع العراق. وزيارته هذه تهدف إلى تسويق النفوذ الإيراني في العراق لدى الإدارة الأمريكية ويدعوها إلى القبول به لان ايران في اعتقاده هي التي ستضمن المصالح الامريكية في المنطقة. لقد بلغ السيل الزبى في العراق، فهل تمد دول الجوار العربي اليد العربية إلى حركة المقاومة الوطنية في العراق قبل فوات الأوان؟

(2)

كلما زارت السيدة رايس وزيرة خارجية أمريكا فلسطين يتهدج صوت محمود عباس وتختلط الكلمات في فمه وترتفع نبرات صوته المتهدج وكأنه يكاد يذرف الدموع على مأساة الشعب الفلسطيني ويستدر عطف العامة عليه وعلى مشروعه ولا أريد أن اردد قول الحق في هذا المجال خوفا أن ينطبق قول الحق على «الريس» «ومن الناس من يعجبك قوله وهو ألد الخصام» ويتشدد أبو مازن كلما زارت كوندوليزا رايس المنطقة في مواقفه ضد الحكومة التي يرأسها المجاهد إسماعيل هنية وكلنا نعرف لماذا، لكن ما كل ما يعرف يقال. وفي هذا السياق من يستطيع إقناع العامة والخاصة أن عباس لا يستطيع أن يفتح المعابر لحركة الشعب الفلسطيني ودخول الأموال لمساعدة هذا الشعب الذي بلي «بهيك سلطة»، انه المسؤول الأول عن تلك المعابر بموجب الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي. من يستطيع أن يقنعنا أن أبا مازن لا يستطيع أن يرفع الحصار عن الفلسطينيين كما رفعه عندما أراد إدخال السلاح للحرس الرئاسي لتعزيز قوته في مواجهة حركة حماس؟

محمود عباس يرفض أن تتولى حماس مسؤولية وزارة الداخلية ويرفض أن تتولى مسؤولية وزارة المالية لأنه يخشى أن تكتشف الأولى العملاء الذين يعملون لصالح العدو الإسرائيلي في السلطة وخارجها، كما يخشى أن تكتشف الثانية أبواب الفساد والمفسدين الذين عبثوا بالمال العام الفلسطيني العام.

الدكتور صائب عريقات قال في حديث لوكالات الانباء: إن حماس تبحث عن وزارة هنا أو وظيفة هناك ولا تبحث عن منفعة الشعب الفلسطيني في فك الحصار. عجيب غريب كلام عريقات، أليس من حق رئيس الوزارة أيا كان نوعها اقتراح اسماء كبار موظفي الدولة كالسفراء أو المحافظين أو قادة القوات الأمنية والعسكرية وكبار القضاة وخاصة في ظروف غير طبيعية كالظروف الفلسطينية؟ أليس من حسن النوايا أن يمنح الرئيس محمود عباس رئيس الوزراء الصلاحيات التي كان يطالب بها عندما عين رئيس وزراء في عهد الشهيد ياسر عرفات ؟ أليس من حق رئيس الوزراء الفلسطيني أيا كان أن تصل إليه أولا تقارير السفارات والبعثات الدبلوماسية ونتائج المؤتمرات التي تشارك فيها السلطة الفلسطينية؟

يا للهول !! أبو مازن يقرر وقف الحوار مع الحكومة التي أمر بتشكيلها وأدت اليمين الدستورية امامه، ويعلن انه لن يكون طرفا في أي حوار أو لقاء أو مشاورات مع حركة حماس بعد اليوم وفي ذات الوقت يلهث خلف القيادات الصهيونية لإجراء مشاورات ومحادثات معها، وبكل أسف أيدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي يسيطر عليها «كهنة» فتح.

إثيوبيا ترتكب خطأً تاريخياً بالتورط في الصومال

د. عبدالوهاب الافندي *

■ تقترب منطقة القرن الإفريقي هذه الأيام من لحظة حاسمة في تاريخها، تتحكم فيها مرة أخرى العداوة التاريخية بين الجارين اللدودين: الصومال واثيوبيا. وكما حدث من قبل أكثر من مرة، فإن التعامل في هذه المنطقة يتسم بانتهازية كثيراً ما ارتدت على أصحابها. ففي عام 1977، تخيلت القيادة الصومالية تحت سياد بري أن فرصتها قد حانت في أعقاب الفوضى الثورية التي أعقبت انهيار نظام هيلاسيلاسي عام 1974 لكي تحسم مرة وإلى الأبد الصراع حول إقليم الأوغادين الذي تسكنه أغلبية صومالية.

وقد ظل الصوماليون يطالبون بضم ذلك الإقليم إلى «الصومال الكبرى» مع الأقاليم ذات الأكثرية الصومالية في كينيا إضافة إلى جيبوتي. وقد نجح الصوماليون في اجتياح الإقليم، ولكن الإثيوبيين استعانوا بمدد سوفييتي وقوات كوبية لصد الهجوم، قبل أن يردوا بدعم المعارضة الصومالية. وقد مهدت هذه الحرب التي استمرت قرابة العام لانهيار الصومال بعد أن أدى التعامل الوحشي إلى سقوط النظام وتفكك البلاد.

الصومال بدورها ساهمت في تقديم الدعم للثورة الإريترية التي أدى نجاحها إلى فصل إريتريا عن إثيوبيا، وإن كانت الأخيرة تجنبت حتى الآن مصير الصومال في التفكك الذي كانت مرشحة له. ولكن ما حدث بعد ذلك كان مفارقة كبرى، لأن إثيوبيا، العدو اللدود والتاريخي تحولت منذ عام 1992 إلى الوصي الدولي المعترف به على الصومال. والمعروف أن جيبوتي، في مفارقة لا تقل أهمية، تولت في عام 1991 قيادة جهود الوساطة لحل الأزمة الصومالية بعيد سقوط النظام هناك (القوميون الصوماليون لم يكونوا يعترفون كذلك باستقلال جيبوتي المستعمرة الفرنسية السابقة). ولكن تلك الجهود فشلت رغم عقد مؤتمرين للمصالحة خلال ذلك العام. وبعد فشل الدور الأممي والتدخل الأمريكي في عام 1992، عادت الكرة إلى ملعب إثيوبيا التي كلفت من قبل منظمات الإيغاد والوحدة الإفريقية والأمم المتحدة متابعة الملف الصومالي. وكان هذا يعتبر نجاحاً ضخماً للدبلوماسية الإثيوبية، التي اجتهدت في منع دول أخرى، مثل مصر والسودان وجيبوتي من لعب دور في القضية.

إثيوبيا للأسف لم تلعب الدور المنوط بها بكفاءة ولا بإخلاص. فقد انشغلت بتقديم مصلحتها الوطنية على المهمة الدولية التي كلفت بها، وظلت تؤجج الصراعات بين الفرقاء، وتعرقل الجهود الإقليمية والدولية الأخرى لحل الأزمة. ولكن بعد اندلاع الحرب الإثيوبية الإريترية في عام 1998، وجد المنافسون الإقليميون، وعلى رأسهم جيبوتي، الفرصة سانحة للعب دور. وبالفعل رعت جيبوتي مؤتمر عرتة عام 1999، ونجحت في عام 2000 في تشكيل أول حكومة صومالية معترف بها إقليمياً ودولياً منذ سقوط سياد بري عام 1991. ولكن إثيوبيا سرعان ما أفاقت وبذلت جهوداً جبارة لعرقلة عمل الحكومة الانتقالية ودعم المناوئين لها، وعلى رأسهم رئيس الصومال الحالي عبدالله يوسف أحمد الذي كان يرأس إقليم بونت لاند المطالب بالاستقلال الذاتي ورفض التسليم بسلطة الحكومة الجديدة.

هذا الموقف الإثيوبي ساهم إلى حد كبير في الوضع الحالي وتوسيع سلطة المحاكم الإسلامية. ذلك أن الإسلاميين ظلوا منذ سقوط سياد بري يبحثون عن موطئ قدم لهم في الصومال، ولكن النظام القبلي في إثيوبيا حرمهم من تحقيق هذا الهدف. فأينما أقاموا قواعد لهم، هبت القبائل في المنطقة المعنية وأخرجتهم من ذلك الموقع بالقوة. وقد واجه الإسلاميون الهزيمة بعد الهزيمة، وكانت إثيوبيا دائماً تدعم الجهات المناوئة لهم، خاصة وأن الاتحاد الإسلامي، كبرى الحركات الإسلامية، كانت له قواعد وعمليات في إقليم الأوغادين داخل إثيوبيا. ولكن بعد انهيار الحكومة الصومالية الانتقالية الأولى، قدمت بعض الأطراف الفاعلة فيها الدعم للإسلاميين والغطاء القبلي لهم في منطقة مقديشو، مما ساعدهم على تعميق وتوسيع نفوذهم في تلك المنطقة في الفترة التي سبقت قيام الحكومة الانتقالية الجديدة في عام 2004، وهي حكومة حظيت بأكبر دعم شعبي في الصومال، وباعتراف دولي وإقليمي كامل. ولكن هذا الاعتراف لم يتبعه دعم فاعل، وبقي الفراغ الأمني على حاله. وبعد طول إهمال لهذه الأوضاع، سعت جهات خارجية، أبرزها الولايات المتحدة وإثيوبيا، إلى دعم زعماء الحرب في مقديشو في وقت سابق من هذا العام للحد من نفوذ المحاكم. هذه المحاولات ارتدت على أصحابها كما هو معروف وعززت نفوذ المحاكم الإسلامية وأدت إلى طرد لوردات الحرب وتوحيد العاصمة تحت سلطة واحدة لأول مرة منذ عام 1991.

وضع زعماء الحرب كان أحد نقاط الضعف الرئيسية في وضع الحكومة الانتقالية الجديدة، التي سعت لتجنب ما رآته خطأ الحكومة الانتقالية الأولى رفضت ضم زعماء الحرب، واعتمدت في شرعيتها على الزعامات التقليدية ومنظمات المجتمع المدني. ولكن زعماء الحرب المسيطرين على الأرض رفضوا السماح للحكومة بموطئ قدم في البلاد، مما اضطرها للاستعانة بميليشيات لحماية نفسها في مقديشو. وقد حاولت الحكومة الجديدة الاستفادة من هذه التجربة بضم زعماء الحرب إليها، ولكن هذا لم ينفعها. فعلى الرغم من أن عدداً من وزراء الحكومة كانوا يقتسمون السيطرة على العاصمة مقديشو، إلا أن الحكومة لم تستطع أن تقيم مقر قيادتها في العاصمة. وقد كانت مفارقة أن هؤلاء الوزراء أقيلوا من الحكومة بعد هزيمتهم أمام المحاكم.

وكما ظهر من الوضع في مقديشو وبقية المدن الصومالية الأخرى، فإن المواطنين ملوا من سيطرة زعماء الحرب على مقدرات البلاد، ومن الأتاوات التي يفرضونها، ونقاط التفتيش والتحكم العشوائي في حياة الناس. ولهذا فإن المناطق تتساقط في أيدي المحاكم بدون قتال تحديداً بسبب رفض الناس لسلطان زعماء الحرب.

وفي الوضع الحالي ليس لدى الحكومة الصومالية الحالية ما تمنحه للمواطنين سوى التهديد بإعادة سلطة زعماء الحرب. فالحكومة ليس لديها جيش نظامي، ومقرها في بيداوة يعتمد إلى حد كبير على تعاون زعماء الحرب المحليين. وقد ضيعت القوى الإقليمية والدولية الفرصة لدعم الحكومة الصومالية بالمال والتسليح والتدريب والقوات حتى تبني جيشاً قوياً يمكنها من فرض سلطانها على البلاد. ولعل الفرصة فاتت الآن بعد أن ظهرت المحاكم الآن باعتبارها الآن سلطة الدولة الفعلية. فالمحاكم عملياً تسيطر الآن على معظم البلاد، وتمارس سلطة الدولة فيها. ولم تعد المسألة كما كانت من قبل هي مواجهة بين حكومة شرعية معترف بها وزعماء حرب لا يعترف بهم أحد، بل هي بين حكومة أمر واقع تتمتع بدعم شعبي واسع وسيطرة عملية على الأرض، وحكومة افتراضية لا وجود لها يذكر على الأرض.

التدخل الإثيوبي عقد الأمور، لأن مثل هذا التدخل يثير المشاعر القومية الصومالية، خاصة وأن أجندة الحكومة الإثيوبية هي أجندة مكشوفة. والأمر هنا أشبه بالاستعانة بإسرائيل في لبنان، أو بالهند في نزاع على السلطة في باكستان. وحين تستعين الحكومة الصومالية الانتقالية بعدو تاريخي مثل إثيوبيا فإنها تكشف من جهة ضعفها الشديد، ومن جهة أخرى تؤلب ضدها عناصر كانت ستكون موالية. ويزداد الأمر تعقيدا بتدخل إريتريا لصالح المحاكم نكاية في إثيوبيا، وهو موقف يمكن أن يدعمه السودان بصورة أقل صراحة. ولا ينتظر أن يقف اللاعبون الإقليميون الآخرون، وهم كينيا وجيبوتي، موقف المتفرج وهم يرون إثيوبيا تمد نفوذها في الصومال.

الحكومة الإثيوبية تتورط بمغامرة خطيرة بتدخلها السافر في النزاع الصومالي، وهي مغامرة قد لا تقل خطورة عن مغامرة سياد بري الخاسرة في حرب الأوغادين قبل ثلاثة عقود. وقد تكون لها عواقب مماثلة، أو مشابهة لورطة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان وأمريكا في العراق. وقد يؤدي هذا إلى وقوع المحذور، وهو تفكك إثيوبيا أو اضطراب الأمور فيها، خاصة وأن وضع الحكومة حالياً في ضعف شديد بعد مأساة الانتخابات العام الماضي واستمرار التوتر مع إريتريا وتراجع شعبية الحكومة عموماً وتصاعد الانتقادات الخارجية لها. وإذا كانت دول عظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واجهت نكسات بسبب التدخل العسكري في بلاد أخرى، فمن باب أولى أن تكون عواقب التدخل الإثيوبي السافر في الصومال مما لا يحمد لا لإثيوبيا ولا للصومال ولا للمنطقة.

الولايات المتحدة تسعى الآن عبر قرار من الأمم المتحدة لإيجاد حل يضمن تحقيق الأهداف المشتركة مع إثيوبيا دون تورط إثيوبي مباشر، وذلك باستبعاد إثيوبيا وإريتريا وبقية جيران الصومال من قوات التدخل المزمعة. ولكن هذه الإجراءات أيضاً تأتي متأخرة. فلو أن الدعم للحكومة الانتقالية جاء مباشرة بعد تكوينها قبل عامين كما كان مفترضاً، لكان أمر القوات هو الأولوية. ولكن الأمور تغيرت الآن على الأرض بوجود لاعب جديد قوي لم يكن في الميدان يوم تشكلت الحكومة. وبما أن تلك الحكومة جاءت بناء على توازنات بين مراكز القوى، ومن بينها زعماء الحرب، وبما أن توازنات القوى قد تغيرت الآن بخروج لاعبين كثر من الميدان ودخول الحاكم كأقوى لاعب، فإنه لا بد قبل التحدث عن أي تدخل العودة إلى طاولة المفاوضات لتشكيل حكومة جديدة أو لإجراء انتخابات على مستوى البلاد تحدد الأوزان والأحجام. وأي إجراء خلاف ذلك يعيد الأوضاع إلى ما دون نقطة الصفر.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

لبنان: عن العامل الذاتي وعودة الروح

انطوان شلحت *

■ تتراكم في حمأة «المماحكات» الإسرائيلية حول نتائج الحرب على لبنان، واحدة تلو الأخرى، إشارات إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية كانت «على علم تامّ» أو يكاد بالقدرات القتالية لمنظمة حزب الله.

وكان آخر هذه الإشارات ما صدر عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست من إجمال لأبحاث عقدتها، وستواصل عقدها، في محور تقصّي أسباب فشل الحرب المذكورة.

ووفقا لما نشرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (30 تشرين الأول/ أكتوبر 2006) فقد كانت الاستخبارات هي «الجهة الوحيدة التي حظيت بتقدير هذه اللجنة». وبكلمات أخرى فإنّ إجمال اللجنة يعفي الاستخبارات بمفردها من المسؤولية عن إخفاقات الحرب. أمّا سائر الجهات المعنية من المستويين السياسي والعسكري فقد فشلت، على حدّ تعبير الصحيفة، وذلك «بدءا من النقص الخطير في الأجهزة والميزانية والذي أدى إلى مستوى جهوزية منخفض للحرب، وانتهاء بالبلبلة الهستيرية في أوامر الحرب وأهدافها، مرورا بطريقة إدارة الحرب والقصورات في القيادة».

وقيل في الصحيفة الإسرائيلية أيضا، بصدد «الإحاطة المعرفية» السالفة، إنه «خلافا لحرب تشرين الاول (أكتوبر) في 1973 فإن حرب لبنان الثانية لم تشهد، برأي اللجنة، تقصيرا استخباراتيا. وقد كانت للجيش الإسرائيلي معلومات جيّدة حول منظومات حزب الله وحول الأسلحة التي في حوزته، بما في ذلك الصواريخ المضادة للدبابات والخنادق ومنظومة التحصينات ومسارات تهريب السلاح».

وللمعلومية فقط فقد سبق للمعلق العسكري الواسع الإطلاع لصحيفة «هآرتس»، زئيف شيف، أن ألح بشكل خفيّ إلى هذه المسألة عندما كتب بتاريخ 31 آب (أغسطس) 2006 في إطار زاويته اليومية «دروس الحرب» وتحت العنوان الموحي «كل شيء مسجّل» أن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي أجرت، في أحد أيام الأسبوع الذي ظهرت فيه زاويته، نقاشا حول جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب. وفي اللقاء فوجئ المشتركون ـ وبينهم رئيس هيئة الأركان، دان حالوتس ونائبه، موشيه كابلينسكي، وكبار الجنرالات ـ من اكتشاف أنه في شهر آذار (مارس) المنصرم قدّم مراقب جهاز الأمن تقريرا أقرّ فيه بصورة حادّة أن الجيش الإسرائيلي غير جاهز للانتقال المفاجئ من حالة تهدئة إلى حالة طوارئ وقتال، حسبما كانت الحال عليه أيضا في السنة التي سبقت الحالية. كما جاء في التقرير أن «الخطط العملانية للجيش الإسرائيلي غير محدثة». وطالب التقرير آنذاك بتقليص الفجوات على وجه السرعة. وقد دعي إلى اللقاء في هيئة الأركان العامة مراقب جهاز الأمن، العميد احتياط يوسف باينهورن. كما اتضح أيضا أن طواقم مراقب جهاز الأمن واصلت العمل في الحقل حتى في أثناء الحرب الأخيرة أيضا.

وبالنسبة لخطط الجيش الإسرائيلي قيل في التقرير المذكور، وفقا لما يورده شيف، إنها غير محدثة «في كل المستويات وفي جميع ساحات الحرب». وقد تبع ذلك مطلب، في لهجة إنذار، من الوضع المذكور «يستوجب تحديد برنامج وإتباع جدول زمني واضح لسدّ الفجوات».

وخلص شيف إلى ما يلي: «تقرير المراقب هو تقرير مثير من ناحية خلاصاته ومن ناحية الشكل الذي تنبأ فيه بما سيحصل. ونوصي لجنتي الفحص، اللتين ستعالجان ما الذي حصل في الجيش الإسرائيلي وفي الميدان الأمني، بقراءته جيدا».

وبطبيعة الأمر قد تختلف الآراء لهنا وهناك حول هذه المسألة.

ففي أحد المقالات الأكثر جدة، التي اشتمل عليها العدد الأخير (تشرين الأول/ أكتوبر 2006) من نشرة «المستجدّ الإستراتيجي» الصادر حديثا عن «مركز يافا للدراسات الإستراتيجية» في جامعة تل أبيب (وهذه مناسبة للتنويه بأن هذا المركز الذي تأسس في أواخر 1977 بدأ العمل أخيرا تحت اسم جديد هو «معهد دراسات الأمن القومي» في الجامعة نفسها)، وهو بعنوان «إخفاقات الاستخبارات التكتيكية في حرب لبنان»، يوضح الباحث يوعاز هندل «أن تلك الحرب أبانت عن إخفاق الاستخبارات الإسرائيلية في ثلاثة مجالات رئيسة هي: مجال جمع المعلومات ومجال الأبحاث ومجال نقل المعلومات إلى المستهلكين». ويخلص إلى الاستنتاج بأنه «من جهة أفلحت إسرائيل بصورة مسبقة في فهم الصورة الإستراتيجية الواسعة والتي تمّ نقلها إلى أصحاب اتخاذ القرار. ومن جهة أخرى تكشفت فجوات بين ما كان معروفا وبين ما ظهر في الواقع، وتتحمل الاستخبارات التكتيكية على عاتقها وزر المسؤولية عن ذلك».

بيد أنه سواء كانت الاستخبارات الإسرائيلية «على علم تامّ» أو يكاد بقدرات المقاومة اللبنانية أم أنها أخفقت في استقراء هذه القدرات وإمكاناتها في حرب (شبه حتمية، من ناحية إسرائيل) تندلع بين الطرفين، وهو موضوع قابل للنقاش، فإنّ الأمر يتطلب كذلك تناولا من وجهة نظر تتعلق بالعامل الذاتي، موضوع هذا التعليق. ففي التحصيل الأخير أثبت العامل الذاتي العربي هذه المرّة قدرته ليس فقط على الصمود والمقاومة، وإنما أيضا على تحقيق انتصار غنيّ بالدلالات.

وإذا ما شئنا أن نتواضع في تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية بشأن ثنائية الانتصار والهزيمة يمكننا القول إن العامل الذاتي العربي أثبت هذه المرّة، في أقل تعديل، قدرته على أن يجعل آلة الحرب الإسرائيلية العاتية التي لا يجوز الاستهانة بها، أولا وأخيرا، عاجزة عن تحقيق النصر الذي «تعوّدت» بلوغه، وهو عجز يؤدي بل لا يمكن أن يؤدي، في التفكير السياسي اللائق، إلا إلى هزيمة، إذا ما أخذنا في الاعتبار التقدير الإسرائيلي بشأن الـ«علم» السبق بقدرات المقاومة.

وبالتالي فمن حقّ بل من واجب كل من أنقذته هذه النتيجة من صيرورة استمراء انهزام الذات العربية أن يواجه الآن وعلى الدوام حملات التشكيك، خصوصا التي يؤجج أوارها «كتّاب» و«مفكرون» و«محللون» عرب، في جوهر ذلك الاستحصال غير المسبوق في التاريخ الحديث للنزاع مع إسرائيل. فهذه الحملات، مهما تكن مسوغاتها وإسناداتها، لا تفارق الواقع فحسب وإنما تأتي لتخدم غاية واحدة مزدوجة: من جهة إحباط المعنويات الذاتية العربية التي ارتفعت عاليا بتأثير ما أسفرت عنه الحرب، ومن شأنها أن تؤسّس لمرحلة تجاوز هزيمة الروح، ومن أخرى عدم البناء أو التعويل على نتيجة هذه الحرب لتحقيق انتصارات مقبلة أو لإلحاق هزائم أخرى بالمشروع العدواني الإسرائيلي، على جبهتيه المتصلتين السياسية والعسكرية، أثبتت الحرب أن ثمة طرفا عربيا يقدر عليها بكفاءة لافتة، رغم كل المعيقات الموضوعية والذاتية».

* كاتب وصحافي فلسطيني

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364